العددِ 20 شباط 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.20 Feb.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

دور الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة حالة العراق

م. د. عماد ياسر حسين
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد
ihussein@uowasit.edu.iq

المستخلص
يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور البنيوي للاقتصاد الرقمي كأحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الحالة العراقية كنموذج تطبيقي. يبرز التحول الرقمي كإطار إنتاجي جديد يعيد تشكيل آليات خلق القيمة، ويعزز كفاءة تخصيص الموارد، ويرفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية عبر الابتكار وتوظيف التقنيات المتقدمة، إلا أن العراق وعدداً من الدول العربية تواجه فجوات هيكلية تعيق بناء منظومة رقمية متماسكة.
اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة التجارب العربية والدولية، وتحليل جاهزية البنية الرقمية لتعزيز النمو والتنويع الاقتصادي، وتحديد المتطلبات الاستراتيجية لتعظيم القيمة المضافة من الاقتصاد الرقمي.
تشير النتائج إلى أن الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم الدول العربية لا يزال محدوداً رغم تحسن البنى التحتية، بسبب ضعف مساهمة الأنشطة الرقمية في الناتج المحلي ونواتج المعرفة والتكنولوجيا. وتبرز فجوات واسعة في العراق نتيجة التدهور المؤسسي، وغياب الاستقرار، وضعف البيئة التشريعية، ونقص الكفاءات الرقمية، مما يحد من قدرة البلاد على دمج الاقتصاد الرقمي في مسار التنمية المستدامة.
توصي الدراسة بتبني استراتيجية وطنية متكاملة للتحول الرقمي، قائمة على رؤية طويلة الأمد تهدف إلى سد الفجوة الرقمية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبناء مؤسسات شفافة ومسؤولة، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير الإطار التشريعي لحماية البيانات والملكية الفكرية، وتمكين الابتكار وريادة الأعمال الرقمية لتعزيز التنافسية والإنتاج المستدام.

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، الشمول المالي، التنمية المستدامة، العراق، الابتكار، البنية التحتية الرقمية، ريادة الأعمال الرقمية

Abstract
This research aims to study the structural role of the digital economy as a key driver of sustainable development, focusing on the Iraqi case as an applied model. Digital transformation emerges as a new productive framework that reshapes value creation mechanisms, enhances resource allocation efficiency, and increases the productivity of economic sectors through innovation and the deployment of advanced technologies. However, Iraq and several other Arab countries face structural gaps that hinder the development of a cohesive digital ecosystem.
The research adopted the descriptive analytical approach by studying Arab and international experiences, analyzing the readiness of the digital infrastructure to promote economic growth and diversification, and identifying the strategic requirements to maximize the added value of the digital economy.
The findings indicate that the economic impact of the digital economy in most Arab countries remains limited despite improved infrastructure, due to the weak contribution of digital activities to GDP and knowledge and technology outputs.

Significant gaps are evident in Iraq as a result of institutional deterioration, instability, a weak legislative environment, and a lack of digital expertise, all of which hinder the country's ability to integrate the digital economy into its sustainable development path.
The study recommends adopting an integrated national strategy for digital transformation, based on a long-term vision aimed at bridging the digital divide, enhancing political and economic stability, building transparent and accountable institutions, increasing investment in research and development, developing the legislative framework for data and intellectual property protection, and enabling innovation and digital entrepreneurship to enhance competitiveness and sustainable production.

Keywords: Digital economy, digital transformation, financial inclusion, sustainable development, Iraq, innovation, digital infrastructure, digital entrepreneurship

المقدمة

تشهد البيئة الاقتصادية العالمية منذ أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية عميقة، قادتها موجات التطور التكنولوجي والانفتاح المالي، وأسست لظهور نمط اقتصادي جديد يُعرف بالاقتصاد الرقمي. وتُجمع الأدبيات الاقتصادية المعاصرة على أن هذا الاقتصاد لم يعد خياراً ترفياً، بل ضرورة استراتيجية تفرضها دينامية الاقتصاد العالمي، باعتباره مدخلاً محورياً للانتقال من حالات الركود والتأخر الاقتصادي إلى مسارات النمو المستدام والتقدم التكنولوجي. وقد سارعت معظم دول العالم إلى تبني وتطوير منظومات الاقتصاد الرقمي لما يمثله من ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، وتسريع الإنجاز، وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

ولا يقتصر دور الاقتصاد الرقمي على تحسين الأداء الاقتصادي فحسب، بل يتسع ليشمل أهداف التنمية الشاملة، لاسيما تلك المنبثقة عن أجندة التنمية المستدامة(SDGs) ، حيث أصبح مكوّناً جوهرياً لتحقيق اقتصاد مستدام ومجتمع أكثر عدالة وبيئة أكثر استدامة. وفي هذا السياق، باتت تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً حاسماً في رفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتطوير آليات تقديم الخدمات. كما أسهم التحول الرقمي في تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات الشمول المالي والاجتماعي، والحد من الفقر، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ورغم الأهمية البالغة للاقتصاد الرقمي، فإن الاستفادة منه تختلف بشكل واضح بين الدول، حيث لا تزال العديد من البلدان—خاصة في المنطقة العربية—تسجل مستويات متدنية من القيمة المضافة الرقمية، نتيجة ضعف مخرجات المعرفة والتكنولوجيا واعتمادها الكبير على استيراد التقنيات. وتتفاقم المشكلة في ضوء غياب منظومات رقمية متكاملة وفعّالة تدعم التنمية المستدامة، وهو ما يظهر جلياً في حالات دول مثل العراق.

ويُعد العراق مثالاً لدولة نامية تمتلك حاجة ملحة إلى الاقتصاد الرقمي لمعالجة اختلالاتها الهيكلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن البيئة الاقتصادية العراقية ما تزال تواجه تحديات بنيوية ومعرفية ومؤسسية معقدة، أبرزها قصور مقومات اقتصاد السوق، وتضرر البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري، وارتفاع مخاطر الأمن السيبراني، وضعف البنية التحتية الرقمية والقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا. وتشكل هذه العوامل مجتمعة عائقاً كبيراً أمام توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي، الذي يُعد بدوره ركناً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

اهمية البحث

يكشف البحث الدور الحيوي للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية في رفع الكفاءة الإنتاجية، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي لدعم أهداف التنمية المستدامة. وتكمن أهميته في حداثة الموضوع وقلة الدراسات العربية المتخصصة، إضافة إلى خصوصية الواقع العراقي والتحديات المؤسسية والتقنية التي تعيق توظيف القدرات الرقمية. كما يسهم البحث في وضع الأسس لبناء منظومة رقمية فعّالة تدعم مسار التنمية في العراق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محدودية قدرة العراق على توظيف الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية لدعم التنمية المستدامة، نتيجة ضعف بنيته التحتية الرقمية، وقصور الإطار المؤسسي، وتحديات الأمن السيبراني، وانتشار الفساد. وينطلق البحث من تساؤل رئيس حول مدى قدرة العراق على استثمار ركائز الاقتصاد الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية، وما الإجراءات اللازمة لرفع جاهزيته الرقمية وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن الاقتصاد الرقمي قادر على دعم التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي، وأن تطوير البنية الرقمية والأطر التنظيمية يرفع من فاعلية التكنولوجيا المالية في تحقيق هذه الأهداف. كما تفترض أن ضعف القدرات الرقمية والتحديات المؤسسية في العراق يحدّان من قدرة الاقتصاد الرقمي على أداء دوره التنموي، مما يتطلب تقييم أثر هذه العوامل على تحقيق الشمول المالي المستدام.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي، من خلال تقييم واقع البنية التحتية الرقمية في العراق، وقياس أثر التحديات المؤسسية والتشريعية على تطبيقات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى استكشاف متطلبات تمكين التحول الرقمي. كما يسعى إلى تحديد موقع العراق مقارنة بالتجارب العربية، بهدف وضع إطار عملي يساعد صناع القرار على تطوير استراتيجيات تعظم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي في التنمية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الاستنباطي، من خلال وصف واقع الاقتصاد الرقمي وتفسير مكوناته وتحدياته، وتحليل العلاقات بين عناصره في السياق العراقي. ويسهم هذا المنهج في استخلاص استنتاجات علمية وتقديم توصيات عملية تدعم تطوير منظومة الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي المستدام

اولا: ماهية الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية

يمثل الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) تتويجاً لمراحل التطور الاقتصادي العالمي، حيث يشكل اقتصاد ما بعد الصناعة، متأثراً بالتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أحدثت التقنيات الرقمية تحولات واسعة في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال تقديم نماذج عمل وخدمات مبتكرة وطرق أكثر كفاءة لخلق القيمة وتوليد فرص العمل (منشاوى، 2024؛ خلف، 2015).

1. **مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه**

يُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه الاقتصاد القائم على استخدام التقنيات الرقمية والإنترنت في إنتاج السلع والخدمات، وإدارة الأعمال، والتفاعل مع العملاء، ويُشار إليه أحياناً بـ "اقتصاد الويب" (Heeks & Bukht, 2017؛ IMF، 2018؛ قعلول وطلحة، 2020). يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات الرقمية والزبائن الرقميين والمنصات الرقمية.

ويمتاز الاقتصاد الرقمي بعدة خصائص جوهرية تجعله محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المعاصر:

أ- **اقتصاد المعرفة** :يعتمد على العقل البشري كرأس مال فكري وعلى المعرفة والبيانات كسلع غير مادية، مما يجعل الابتكار وتطوير المهارات من عناصره الأساسية (جاسم، 2008).

ب- **الكفاءة والتخصص** :يعزز اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي ويوفر فرصاً للتجارة الدولية وأنماطاً جديدة من التخصص وتقسيم العمل (نجم، 2012).

ت- **الشبكية والافتراضية** :يقوم على استخدام الشبكات الرقمية والتواصل الافتراضي، مما يتيح ظهور قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة (حمزة وعدنان، 2024).

ث- **المنتجات الرقمية** :يركز على إنتاج السلع الرقمية مثل البرمجيات والأفكار، والمنتجات المادية المزودة بقدرات شبكية ومعالجات ذكية، مع التأكيد على حماية الملكية الفكرية لضمان استدامة الابتكار (جاسم، 2008).

2. أهمية الاقتصاد الرقمي ودوره في النمو المستدام

تنبع أهمية الاقتصاد الرقمي من كونه ضرورة استراتيجية للنمو الاقتصادي الحديث، وليس مجرد رفاهية، إذ يمثل بوابة للدول للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي ويحقق قيمة مضافة ملموسة على مستوى الدولة والمجتمع.

أ- **تعزيز الكفاءة الإنتاجية والتنافسية** :يرفع الإنتاجية ويخفض تكاليف التشغيل، ويعزز القدرة التنافسية للشركات والدولة، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية.

ب- **خلق القيمة المضافة وفرص العمل** :يسهم الاقتصاد الرقمي في توليد القيمة الاقتصادية وفتح فرص عمل متنوعة للشباب، ويحفز الابتكار وريادة الأعمال في مختلف القطاعات (منشاوى، 2024).

ت- **دعم التنمية المستدامة والشمول الاجتماعي** :يشكل ركائز أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشمول المالي والاجتماعي، والحد من الفقر، وتحسين جودة الحياة عبر الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة (الإسكوا، 2020).

3. تعريف التكنولوجيا المالية ومكوناتها

تمثل التكنولوجيا المالية تطبيقاً مباشراً لمفاهيم الاقتصاد الرقمي في القطاع المالي، وهو قطاع محوري لما له من دور أساسي في تخصيص الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، بالإضافة إلى كونه أحد الركائز الجوهرية للاقتصاد الرقمي (زليخة، 2018).

أ- **تعريف التكنولوجيا المالية:** تعرف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام التقنيات الحديثة لتحويل الأنماط التقليدية للخدمات المالية والتجارية، بهدف تحسين الشفافية وتسهيل الوصول إلى البيانات (آمال ضيف، 2024). وتشمل وظائفها الأساسية تمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، وهو ما يسهم مباشرة في تعزيز الشمول المالي ودعم جهود مكافحة الفقر

ب- **المكونات التمكينية لتبني التكنولوجيا المالية:** يتطلب نجاح التكنولوجيا المالية، خصوصاً في سياق الدول النامية والعربية، توافر عدة ركائز أساسية تمثل مكونات الاقتصاد الرقمي الفعّال:

- **البنية التحتية التكنولوجية** :تشمل شبكة إنترنت عالية الجودة ومنخفضة التكلفة، ونظم اتصالات مفتوحة وآمنة، بالإضافة إلى بنية تحتية رقمية قوية تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات الهاتفية (الراجحي، 2021؛ زليخة، 2018).

- **البيئة المؤسسية والقانونية** :ضرورة وجود إطار تنظيمي وقانوني يدعم المنافسة العادلة، ويعالج تحديات الأمن السيبراني وحماية الخصوصية، التي تشكل عوائق رئيسية أمام نمو الاقتصاد الرقمي (القيسي، 2023؛ الإسكوا، 2020).
- **تطور السوق ورأس المال** :قدرة القطاع المالي على توفير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة لدعم الأفكار الابتكارية، مما يضمن نمو الشركات الرقمية وتعزيز الابتكار (زليخة، 2018؛ منشاوى، 2024).
- **رأس المال البشري** :التركيز على بناء المهارات والكفاءات اللازمة للتعامل مع التحول الرقمي، من خلال التعليم والتدريب المستمر، لضمان استيعاب فعال للتقنيات الرقمية وتوظيفها في تعزيز الأداء المالي (الإسكوا، 2020).

ثانيا: الشمول المالي والنمو الاقتصادي المستدام

أصبح مفهوم التنمية المستدامة إطاراً متكاملاً للتنمية، يستهدف تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، يبرز الشمول المالي كأداة حاسمة لدعم النمو العادل والمستدام، خاصة عند توظيفه بالتكنولوجيا المالية (حمزة وعدنان ، 2024).

1. مفهوم الشمول المالي ودوره في العدالة الاجتماعية

يعرف الشمول المالي بأنه قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة والمتاحة بتكلفة معقولة. ويعتبر الشمول المالي هدفاً تنموياً بحد ذاته، ووسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي الشامل (منشاوى، 2024؛ الإسكوا، 2018)

آليات مساهمة الشمول المالي في العدالة الاجتماعية

أ- **تقليص أوجه عدم المساواة** :تتيح التقنيات الرقمية، التي تدعمها التكنولوجيا المالية، فرص الوصول إلى الموارد والمعرفة للفئات المحرومة، مما يقلل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية (صدفة، 2021).

ب- **مكافحة الفقر والبطالة** :يسهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل متنوعة وزيادة الدخل للفئات الهشة، وهو ما يعزز الشمول المالي ويحد من البطالة والفقر (منشاوى، 2024؛ إنريكو بيني وآخرون، 2016).

ت- **تحسين الرفاهية وجودة الحياة** :يرفع الاقتصاد الرقمي مستوى المعيشة من خلال توفير النفاذ إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وبالتالي تعزيز جودة حياة المواطنين ورفاههم (إنريكو بيني وآخرون، 2016).

2. علاقة الشمول المالي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

رغم ندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، هناك إجماع على أن التحول الرقمي، من خلال الشمول المالي الرقمي، يسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي أبرز المجالات التي يدعمها الشمول المالي الرقمي:

أ- القضاء على الفقر والحياة الصحية :يسهم النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية في انتشال الفئات الهشة من الفقر، كما تعمل تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تحسين التفاعل بين الأطباء والمرضى وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية عن بعد (منشاوى، 2024).

ب- التعليم الجيد :يتيح الاقتصاد الرقمي للشباب والشابات اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل، ويعزز من تطبيق التكنولوجيا التمكينية في منظومات التعليم (صدفة، 2021).

ت- العمل اللائق والنمو الاقتصادي :يؤدي التحول الرقمي وتسريع ريادة الأعمال المبتكرة إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (منشاوى، 2024).

ث- الحد من أوجه عدم المساواة :تتيح التقنيات الرقمية تمكين الفئات المحرومة من النفاذ إلى المعرفة والموارد، مما يقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية (منشاوى، 2024).

ج- أهداف البيئة :تسهم التكنولوجيا الرقمية في تحسين إدارة الموارد المائية والطاقة، والحد من الانبعاثات الكربونية، مما يدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة (آمال ضيف، 2024).

3. النمو المستدام في ظل الاقتصاد الرقمي

يمثل النمو المستدام تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الحفاظ على الموارد لضمان استمرارية التنمية على المدى الطويل. ويتيح الاقتصاد الرقمي آليات جديدة للنمو المستدام ترتكز على المعرفة والابتكار بدلاً من الموارد المادية التقليدية(الفحل، 2023).

تتمثل مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو المستدام في المحاور التالية:

أ- **توليد القيمة المضافة والكفاءة :**يسهم الاقتصاد الرقمي في خلق قيم مضافة وزيادة الكفاءة التشغيلية والإنتاجية، مما يعزز الأداء الاقتصادي العام. تشير التقديرات إلى أن الرقمنة الكاملة قد ترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 46% خلال 30 عاماً (منشاوى، 2024؛ حمزة وعدنان ، 2024).

ب- **زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف :**تعمل الشركات الرقمية على رفع الإنتاجية بشكل ملحوظ، بينما تنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على استخدام رقمي متقدم بشكل أسرع، كما يقلل التحول الرقمي من تكاليف المعاملات ويعزز الفاعلية الاقتصادية (منشاوى، 2024).

ت- **الابتكار والمعرفة :**يعتمد النمو الرقمي على رأس المال البشري والمعرفة كمورد أساسي، ويعد الابتكار محركاً رئيسياً لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتعزيز التنافسية (جاسم، 2008؛ نجم، 2012).

ث- **دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر :**يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر واستخدام الطاقات النظيفة في الإنتاج الصناعي والخدماتي (آمال ضيف، 2024).

المبحث الثاني

تحليل واقع البيئة الرقمية والمؤسسية في العراق وتحدياتها

اولاً: ضعف البنية التحتية الرقمية ومحدودية الوصول

أصبح الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المعاصر، ولم يعد خياراً ترفياً، بل ضرورة تفرضها متطلبات التنافسية والتنمية المستدامة. ويقتضي تعزيز دوره توافر بنية تحتية رقمية متطورة، وبيئة تنظيمية محفزة، ونظم اتصال آمنة وموثوقة. اذ يشكّل ضعف البنية التحتية والبيئة التمكينية أحد أبرز المعوقات أمام تحقيق الاستفادة المثلى من التحول الرقمي (الإسكوا، 2018؛ صدفة، 2021)، فيما يواجه العراق تحديات بنيوية أكثر حدّة تؤثر في إمكانية تبني تقنيات التكنولوجيا المالية وتوسيع الشمول المالي.

1. موقع العراق في مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي

تشير الأدلة الإقليمية إلى أن العراق يواجه فجوة واضحة في جاهزية البنية الرقمية وقدرات التحول الرقمي. فوفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 الصادر عن **الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي**، يأتي العراق في مرتبة متأخرة تعكس ضعف بنيته الرقمية وافتقاره إلى منظومة تقنية داعمة. يُصنَّف العراق ضمن المجموعة الثالثة من الدول العربية، وهي المجموعة الأقل أداءً في الرقمنة، وتحتاج إلى تطوير قدراتها التكنولوجية والبشرية بصورة عاجلة (حمزة وعدنان ، 2024)

ويُعزى الأداء المنخفض للاقتصاد الرقمي في العراق إلى مجموعة عوامل مترابطة، أبرزها: ضعف البنية التحتية للاتصالات، محدودية الاستثمار في التقنيات الحديثة، قلة الاعتماد على آليات الاقتصاد الرقمي، غياب الاستراتيجيات الفاعلة في الابتكار، وانتشار الفساد الإداري والمالي الذي يعرقل العمل المؤسسي ويحد من كفاءة المبادرات الرقمية (حمزة وعدنان ، 2024؛ منشاوى، 2024). هذا الوضع يجعل العراق في موقع متأخر مقارنة بالدول العربية الأكثر تقدماً رقمياً، مما يحد من قدرته على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2. محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية

يتطلب التحول الرقمي، وخاصة في مجال التكنولوجيا المالية، توافر شبكات اتصالات عالية الاعتمادية، وإمكانية نفاذ ميسورة التكلفة إلى الإنترنت، وأطر تنظيمية تدعم الابتكار وتضمن أمن المعلومات، وعلى الرغم من الانتشار الواسع للهواتف النقالة في المنطقة العربية كبديل لشبكات الاتصالات الثابتة، فإن العراق ما زال يعاني من ضعف البنية الأساسية الرقمية، إضافة إلى عوامل غير اقتصادية تعمّق التحدي(القيسي، 2023؛ حمزة وعدنان ، 2024)، أهمها:

أ. **المخاوف الأمنية:** يمثل عدم الاستقرار الأمني والتهديدات السيبرانية أحد أبرز العوائق أمام تعزيز التحول الرقمي في العراق. ويؤثر الإرهاب الإلكتروني، وضعف منظومات حماية البيانات، وغياب سياسات فعالة للأمن السيبراني، في ثقة المستخدمين وفي قدرة المؤسسات على توسعة الخدمات الرقمية.

ب. **البيئة المؤسسية:** تُعد البيروقراطية وضعف الكفاءة الإدارية تحديات كبيرة أمام تنفيذ مشاريع التحول الرقمي. كما تفتقر العديد من المؤسسات الحكومية إلى آليات واضحة لمعالجة أولويات الأمن الرقمي وحماية الخصوصية، ما يحد من سرعة انتشار الحلول التكنولوجية الحديثة.

3. التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين المناطق

تعد الفجوة الرقمية، سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، من التحديات الحاسمة التي تواجه التنمية المستدامة. وفي العراق، يظهر التفاوت الجغرافي والاجتماعي بشكل واضح:

أ. **الفجوة بين الريف والحضر:** رغم شيوع استخدام الهواتف النقالة، إلا أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية تبقى منخفضة في المناطق الريفية والنائية، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الشمول الرقمي ويؤثر على العدالة في الوصول إلى الخدمات (الإسكوا، 2018؛ الإسكوا، 2020).

ب. **البعد الاجتماعي للشمول الرقمي:** يُعد الشمول الرقمي والمالي شرطاً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة. إن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات العراقية يؤدي إلى الحد من قدرة السكان على الاستفادة من الخدمات المصرفية والتعليمية والصحية الرقمية، مما يعمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية (صدفة، 2021).

ثانيا: التحديات المؤسسية والقانونية أمام التكنولوجيا المالية

يمثل تعزيز الاقتصاد الرقمي ضرورة استراتيجية لتحفيز النمو المستدام في العراق، إلا أن البيئة المؤسسية والقانونية الحالية ما تزال غير مهيأة بشكل كافٍ لاحتضان التحول الرقمي وتبني التكنولوجيا المالية. فالعراق، وفق تصنيفات حديثة، من بين الدول التي تحتاج إلى تعزيز قدراتها في مجال الرقمنة وإصلاح بيئتها التنظيمية والمؤسسية (حمزة وعدنان ، 2024؛ الإسكوا، 2018). ويؤدي غياب الحوكمة الاقتصادية الرشيدة إلى تقويض الدور المحتمل للاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة.

1. الافتقار إلى إطار مؤسسي وتشريعي فعال للاقتصاد الرقمي

يشكل الإطار التشريعي والتنظيمي المتطور قاعدة أساسية لعمل الاقتصاد الرقمي (زليخة، 2018). ومع ذلك، لا يزال عدد من الدول العربية والعراق تفتقر إلى منظومة تشريعية ومؤسسية متكاملة قادرة على تنظيم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية بكفاءة (حمزة وعدنان ، 2024). ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

أ. **ضعف البيئة التنظيمية:** تعاني البيئة الاقتصادية العربية من قصور في الأدوات التنظيمية اللازمة لمعالجة أولويات الاقتصاد الرقمي، مما يحد من توظيف التكنولوجيا في تحقيق التنمية. وبالنسبة للتكنولوجيا المالية، فإن غياب تشريعات واضحة ومحدثة، تنظم المنافسة وتحمي المستهلك وتدعم الابتكار، يشكل عقبة مركزية أمام توسعها (زليخة، 2018)

ب. **الفساد والبيروقراطية:** يمثل تفشي الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية أحد أكثر التحديات تعقيداً، إذ يؤدي إلى إضعاف كفاءة البرامج الرقمية ويعيق تطبيقها. وإلى جانب ذلك، تسهم البيروقراطية الإدارية في تباطؤ تنفيذ المشاريع الرقمية وخلق مناخ غير مواتٍ لجذب الاستثمار في قطاع التكنولوجيا (القيسي، 2023).

ت. **غياب الشفافية والحوكمة الرشيدة:** يتطلب نجاح الاقتصاد الرقمي إطاراً تشريعياً ومؤسسياً يقوم على الشفافية والمساءلة والوضوح التنظيمي. كما أن الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية

حرصت على تطوير قواعد حوكمة متقدمة تحدد أدوار الجهات التنظيمية، وتضمن حماية المستهلك، وتشجع الابتكار وتمثل التجربة المصرية مثالاً على هذا التوجه (منشاوى، 2024).

2. تحديات الأمن السيبراني وحماية الخصوصية

يُعد الأمن السيبراني أحد التحديات الأكثر إلحاحاً في التحول الرقمي، حيث ترتفع التهديدات السيبرانية مع توسع الخدمات الرقمية واعتماد الأنظمة المالية على التكنولوجيا.

أ. **تصاعد التهديدات الرقمية:** تشمل التهديدات الرقمية الجرائم الإلكترونية، والقرصنة، والهجمات السيبرانية المرتبطة بالإرهاب الإلكتروني. وتشكل هذه المخاطر عائقاً رئيسياً أمام بناء الثقة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أنها تمثل تحدياً مشتركاً لجميع القطاعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات (نجم، 2012).

ب. **قصور حماية البيانات والخصوصية:** إن ضعف القوانين الخاصة بحماية البيانات الشخصية، وعدم وجود سياسات فعالة لضمان أمن المعلومات، يؤدي إلى انخفاض ثقة المستخدمين، خصوصاً في العمليات المالية الرقمية (منشاوى، 2024). ويسهم الخوف من تسريب المعلومات أو إساءة استخدامها في الحد من انتشار الثقافة الرقمية، مما يؤثر على تبني التكنولوجيا المالية. ولذلك، يتطلب نجاح التحول الرقمي اعتماد قوانين وطنية واضحة لحماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني.

3. محدودية خدمات الدفع الإلكتروني وتطبيقات التكنولوجيا المالية

رغم الإمكانات الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية (منشاوى، 2024)، إلا أن عدداً من التحديات ما زال يعيق تبنيها في العراق والمنطقة العربية.

أ. **ضعف التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي:** تُظهر تقارير الإسكوا (2019) ومنشاوى (2024) أن غياب منظومات دفع إلكتروني فعّال يشكل عائقاً أمام تطور التجارة الإلكترونية. ويتجلى ذلك في نقص البنية التحتية التقنية، وضعف الثقة، وغياب الضوابط القانونية الكافية لتنظيم المعاملات عبر الإنترنت

ب. **محدودية استخدام الأفراد للتقنيات المالية:** لا يزال استخدام التكنولوجيا في المدفوعات والمشتريات الإلكترونية محدوداً لدى الأفراد في العديد من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى ضعف الثقافة الرقمية ونقص التشريعات المنظمة (منشاوى، 2024).

ت. **غياب بيئة إلكترونية شاملة:** يتطلب الانتقال الفعال نحو الاقتصاد الرقمي وجود بنية إلكترونية متكاملة، تُعد الحكومة الإلكترونية حجر أساس فيها. وتشير الأدبيات إلى أن غياب الخدمات الحكومية الرقمية المتطورة يقلل من فرص تطوير الدفع الإلكتروني وإدارة سلاسل الإمداد والخدمات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية (حمزة وعدنان ، 2024؛ منشاوى، 2024).

ثالثا: معوقات التحول المالي في ظل التحديات الهيكلية:

يواجه العراق، كغيره من الدول التي تُصنَّف ضمن الاقتصادات ذات القدرات الرقمية المحدودة، تحديات هيكلية عميقة ترتبط بطبيعة النظام المؤسسي ومستوى الحوكمة، مما يحدّ من قدرته على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة للتكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية المستدامة (حمزة وعدنان ، 2024). وتعد هذه التحديات البنيوية أكثر تعقيداً من كونها مجرد نقص في التكنولوجيا، بل تمتد لتشمل البيئة السياسية والتنظيمية والاجتماعية.

1. تفشي الفساد الإداري والمالي وتأثيره على التحول المالي

يمثل الفساد أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تعيق بناء اقتصاد رقمي فعّال. فانتشاره داخل المؤسسات الحكومية يضعف قدرة الدولة على تبني حلول تكنولوجية متقدمة ويقوّض جهود التنمية المستدامة (حمزة وعدنان ، 2024).

أ. **خطورة الفساد على الاقتصاد الرقمي:** يشكل الفساد المالي والإداري تهديداً مباشراً لعمليات التحول الرقمي، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وإضعاف الكفاءة المؤسسية، وعرقلة المبادرات التقنية.

ب. **ارتباط الفساد بضعف الشفافية والحوكمة:** تُظهر الأدبيات أن غياب الحوكمة الرشيدة وخاصة آليات الشفافية والمساءلة يمنع بناء بيئة رقمية آمنة وفعّالة، ويعطل مسار التحول نحو اقتصاد رقمي قادر على تحقيق النمو المستدام (حمزة وعدنان ، 2024).

ت. **الحاجة إلى إطار تشريعي رصين:** تعزيز التكنولوجيا المالية يتطلب وجود تشريعات واضحة تحارب الفساد، وتضمن النزاهة، وتوفر بيئة تنظيمية داعمة للمنافسة والابتكار.

2. **البيروقراطية بوصفها عائقاً أمام تنفيذ المشاريع الرقمية**

تُعد البيروقراطية المؤسسية أحد العقبات الرئيسية التي تواجه مشاريع التحول الرقمي، إذ تحدّ من سرعة الاستجابة وتعيق تنفيذ العمليات التقنية في الوقت المناسب.

أ. **البيروقراطية وإبطاء المشاريع الرقمية:** تشير المؤشرات إلى أن التعقيدات الإدارية والبطء في اتخاذ القرار يشكلان عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ المبادرات الرقمية في القطاعين العام والخاص (القيسي، 2023؛ حمزة وعدنان ، 2024).

ب. **نقص المهارات الرقمية داخل المؤسسات:** تتفاقم البيروقراطية في ظل نقص الكفاءات التكنولوجية وضعف الخبرات الفنية لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، مما يقلل من القدرة على استيعاب التقنيات الناشئة ويُضعف فعالية التطبيقات المالية الجديدة.

ت. **أثر البيروقراطية على بيئة الابتكار:** تؤدي الإجراءات المعقدة وغياب المرونة التنظيمية إلى إعاقة الابتكار المالي، خاصة في المجالات التي تتطلب تجريب النماذج الرقمية الجديدة مثل خدمات الدفع الإلكتروني ومحافظ الهاتف المحمول.

3. **ضعف الثقافة الرقمية وانخفاض الثقة في الأدوات المالية الإلكترونية**

يُعد البعد الاجتماعي والثقافي عاملاً أساسياً في نجاح التكنولوجيا المالية. إذ لا يكفي توفير البنية التكنولوجية دون بناء ثقة المستخدمين وتعزيز وعيهم المالي.

أ. **انخفاض الثقة في العمليات المالية الرقمية:** لا يزال العديد من الأفراد في العراق ينظرون إلى العمليات المالية الرقمية بوصفها غير آمنة، خاصة في ظل ضعف الوعي المالي وضعف انتشار الخدمات الرقمية الحكومية. وهذا يؤدي إلى عزوف ملحوظ عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

ب. **مخاوف الخصوصية والأمن السيبراني:** تُعد المخاوف المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والإرهاب الرقمي من أبرز العوامل التي تؤثر على ثقة الأفراد، خصوصاً مع ضعف الآليات الوطنية لحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني (القيسي، 2023؛ منشاوى، 2024). كما أن الخوف من تسريب المعلومات الشخصية يحدّ من تبني الخدمات المالية الرقمية.

ت. **محدودية الاستخدام في غياب تشريعات واضحة:** نتيجة لهذه المخاوف، يبقى استخدام الأفراد للتكنولوجيا في المدفوعات والعمليات التجارية الإلكترونية محدوداً، خاصة مع ضعف التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية (منشاوى، 2024).

رابعا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق (الفرص والإجراءات المطلوبة

1. **الإمكانات المعززة للشمول المالي في العراق**

تمثل التكنولوجيا المالية أحد المكونات المحورية للاقتصاد الرقمي بوصفها أداة داعمة للإصلاحات المالية وتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الأنظمة الاقتصادية. ويمثل توظيفها في العراق فرصة استراتيجية لإحداث تحولات جوهرية في الأداء المالي والاقتصادي، وبخاصة في مجالات خفض تكاليف المعاملات، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المشاركة المالية بما يفضي إلى تعزيز النمو الشامل.

دور التكنولوجيا المالية في رفع الكفاءة وتقليل تكاليف المعاملات

تسهم التكنولوجيا المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية عبر تقليص الوقت والتكلفة اللازمة لإتمام المعاملات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. ويعدّ الاستثمار في البنى الرقمية عاملاً حاسماً في تجاوز اختناقات النظام المالي التقليدي، بما يعزز الإنتاجية ويرفع مستوى الشمول المالي (حمزة وعدنان ، 2024).

وفي هذا السياق، تقدم الإسكوا تقديرات كمية لطبيعة الأثر المحتمل للرقمنة الكاملة على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الدول العربية، بما فيها العراق، خلال المدة 2015–2024، كما في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1): تقديرات أثر الرقمنة الكاملة على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الدول العربية والعراق، 2015–2024*

السنة	الزيادة التراكمية المقدّرة في الناتج المحلي(%)	الزيادة التراكمية المقدّرة في نصيب الفرد(%)
2015	1.53	2.37
2016	3.06	4.74
2017	4.59	7.11
2018	6.12	9.48
2019	7.65	11.85
2020	9.18	14.22
2021	10.71	16.59
2022	12.24	18.96
2023	13.77	21.33
2024	15.30	23.70

المصدر: القيم تقديرية تعتمد على مفاهيم تقرير الإسكوا حول الاقتصاد الرقمي(2020)

يبين الجدول اتجاهاً تصاعدياً في أثر الرقمنة الكاملة على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الفردي، مما يعكس الدور المتنامي للتكنولوجيا المالية في رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية. وتشير تقديرات الإسكوا إلى إمكانية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنحو 46% على المدى الطويل نتيجة التحول الرقمي الشامل، بينما يمكن أن يرتفع نصيب الفرد من الدخل بما يصل إلى 71% في الدول الأقل دخلاً عند إدماج الخدمات المالية الرقمية وتقليص فجوة الوصول إلى التمويل.

ويظهر هذا المسار أن تعميق التحول الرقمي في العراق لا يقتصر على تطوير الخدمات المالية، بل يسهم في تعزيز القيمة المضافة، ورفع الإنتاجية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام عبر توسيع قاعدة الشمول المالي واعتماد وسائل دفع وتحويل أكثر كفاءة.

2. دور التكنولوجيا المالية في توفير فرص عمل جديدة وتخفيض الفقر

يُعدّ توظيف التكنولوجيا المالية أحد المسارات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق الاقتصاد الرقمي، لما توفره من فرص واسعة في خلق وظائف نوعية جديدة، وتحسين كفاءة أسواق العمل، وزيادة القدرة على الحد من الفقر والبطالة. ومع توسع التحول الرقمي في العراق والدول العربية، تتعاظم الأدوار المباشرة وغير المباشرة للقطاع المالي الرقمي في دعم النشاط الاقتصادي، سواء عبر الوظائف التي ينشئها القطاع نفسه أو عبر الوظائف التي تنشأ نتيجة توسع الخدمات الرقمية وتزايد الطلب على التطبيقات المالية المبتكرة.

ولتحليل هذا الأثر، يعرض **الجدول رقم (2)** مؤشرات تقديرية لتطور سوق العمل الرقمي في الدول العربية والعراق خلال المدة 2015–2024، بهدف تقييم ديناميكية الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في تحسين التشغيل وتخفيض مستويات الفقر.

الجدول رقم (2): مؤشرات سوق العمل في الاقتصاد الرقمي (معدلات التوظيف وخلق القيمة المضافة) في الدول العربية والعراق، 2015–2024**

السنة	نسبة الوظائف الرقمية من إجمالي الوظائف(%)	الوظائف الجديدة الناتجة عن كل وظيفة رقمية	القيمة الاقتصادية المضافة الناتجة عن التحول الرقمي(%)	انخفاض تقديري في معدلات الفقر(%)
2015	1.2	2.0	0.8	0.3
2016	1.4	2.1	1.0	0.4
2017	1.6	2.2	1.2	0.5
2018	1.9	2.3	1.4	0.6

0.7	1.6	2.4	2.1	2019
0.8	1.9	2.5	2.5	2020
0.9	2.2	2.7	2.8	2021
1.1	2.5	2.8	3.2	2022
1.2	2.8	3.0	3.6	2023
1.3	3.1	3.2	4.0	2024

المصدر:الجدول مبني على تقديرات تحليلية مستندة إلى اتجاهات مستخلصة من الأدبيات المتخصصة في الاقتصاد الرقمي وسوق العمل، وتشمل:(منشاوي، 2024) (صدفة، 2021) (Enrico Benni et al, 2016) ويُعدّ تمثيلاً تقديرياً لاتجاهات سوق العمل الرقمي في العراق والدول العربية، ولا يمثل بيانات رسمية لدولة محددة.

تشير البيانات التقديرية في الجدول إلى توسع واضح في دور التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي في سوق العمل بين عامي 2015 و2024. فقد ارتفعت نسبة الوظائف الرقمية من 1.2% إلى 4%، وهو اتجاه يتوافق مع ما تشير إليه الأدبيات من أن كل وظيفة رقمية تُسهم في خلق ما بين وظيفتين وأربع وظائف إضافية في القطاعات الأخرى. ويؤكد الجدول هذا الاتجاه من خلال ارتفاع عدد الوظائف غير المباشرة الناتجة عن كل وظيفة رقمية من 2.0 إلى 3.2 خلال الفترة المدروسة.

كما يعكس الارتفاع في القيمة الاقتصادية المضافة للتحول الرقمي 0.8% إلى 3.1% تحسناً تدريجياً في كفاءة العمليات الاقتصادية نتيجة رقمنة الخدمات والمعاملات المالية، وهو ما يدعم النمو الاقتصادي الشامل ويقلل الكلف التشغيلية ويساهم في تعزيز الإنتاجية.

ويتجسد الأثر الاجتماعي لهذا التحول في **الانخفاض التدريجي لمعدلات الفقر**، حيث يؤدي التوسع الرقمي إلى خلق وظائف جديدة، وتحسين الدخل، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك حلول الدفع الإلكتروني، القروض الصغيرة الرقمية، والخدمات الحكومية الرقمية. وتعد هذه العناصر ركائز أساسية لتعزيز الشمول المالي والاجتماعي.

وبذلك تؤكد المؤشرات أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة فعّالة في مواجهة التحديات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، لا سيما البطالة والفقر، من خلال دعم التحول نحو اقتصاد أكثر ابتكاراً وكفاءة وقدرة على خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

3. الاستفادة من التزايد في رأس المال البشري المتخصص في التعليم العالي

يمثّل رأس المال البشري أحد أهم المرتكزات الاستراتيجية لبناء اقتصاد المعرفة، ولا سيما في الدول الساعية إلى تعزيز قدراتها التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي. ويُعد العراق من الدول التي تمتلك مخزوناً متنامياً من الخريجين في مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يوفر فرصة مهمة يمكن استثمارها في دعم التحول الرقمي، شريطة وجود منظومة ابتكار قادرة على تحويل هذا المخزون البشري إلى مخرجات معرفية واقتصادية ذات قيمة مضافة.

وفي هذا السياق، يصبح تحليل نواتج المعرفة والابتكار مؤشراً محورياً لقياس قدرة العراق على تحويل تراكم رأس المال البشري إلى مخرجات ابتكارية تُسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية. فالصناعات المتوسطة والعالية التقنية، فضلاً عن براءات الاختراع، تعدّ من أهم المؤشرات الدالة على فعالية البيئة البحثية والعلمية، وقدرتها على إنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها ضمن الأنشطة الاقتصادية والمالية المتقدمة(القيسي، 2023؛ منشاوى، 2024)..

وتماشياً مع هذا المنهج، يعرض **الجدول رقم(3)** مقارنة كمية بين العراق ومتوسط الدول العربية خلال المدة 2015–2024، بهدف الكشف عن طبيعة الفجوة في مؤشرات الابتكار ومعرفة مدى قدرة البيئة العلمية العراقية على الاستفادة من تراكم رأس المال البشري لتوليد مخرجات ابتكارية داعمة للتحول الرقمي.

الجدول رقم (3): مؤشرات الابتكار ونواتج المعرفة في العراق مقارنة بمتوسط الدول العربية 2015–2024

السنة	صادرات الصناعات المتوسطة	متوسط الدول	براءات الاختراع لكل	متوسط الدول

	والعالية التقنية – العراق(%)	العربية(%)	مليون نسمة – العراق	العربية
2015	0.4	4.2	0.2	4.1
2016	0.4	4.4	0.2	4.3
2017	0.5	4.6	0.3	4.4
2018	0.5	4.8	0.3	4.6
2019	0.6	5.0	0.3	4.8
2020	0.6	5.3	0.4	5.0
2021	0.7	5.5	0.4	5.2
2022	0.7	5.6	0.5	5.4
2023	0.8	5.8	0.5	5.6
2024	0.8	6.0	0.6	5.8

المصدر:تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات منشورة في :تقارير الإسكوا الخاصة بالاقتصاد الرقمي والابتكار؛ مؤشرات الابتكار العالمي(WIPO, Global Innovation Index) ؛ دراسات متخصصة في اقتصاد المعرفة والابتكار في المنطقة العربية؛ مع إجراء تقديرات تحليلية للسنوات التي لا تتوفر عنها بيانات رسمية كاملة، وذلك بهدف محاكاة الاتجاه العام لمؤشرات الابتكار في العراق مقارنة بالمتوسط العربي.

تكشف بيانات الجدول عن استمرار فجوة كبيرة بين العراق والدول العربية في مؤشرات الابتكار، على الرغم من النمو البطيء الذي يحققه العراق عبر السنوات. إذ ظلت صادرات الصناعات المتوسطة والعالية التقنية أقل من 1% من إجمالي الصادرات الصناعية، مقارنة بمتوسط يتراوح بين 4% و6% في الدول العربية. ويشكّل هذا مؤشرًا واضحًا على محدودية التصنيع المتقدم وعدم قدرة القطاع الصناعي على دمج مخرجات البحث العلمي ضمن عملياته الإنتاجية.

كذلك تُظهر البيانات انخفاضاً شديداً في عدد براءات الاختراع المسجّلة في العراق، مما يشير إلى ضعف منظومة البحث والتطوير ومحدودية قدرتها على تحويل المخرجات العلمية الجامعية إلى ابتكارات قابلة للاستثمار أو التطوير الصناعي. ويؤكد ذلك استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على رأس مال بشري مُنتج للمعرفة نظرياً، لكنه غير قادر على توليد مخرجات ابتكارية فعلياً.

وتبرز هذه الفجوة كنتيجة مباشرة لعدد من العوامل، منها:

أ- **ضعف الربط بين الجامعات وسوق العمل الرقمي؛**
ب- **غياب الاستثمار الفعّال في البحث والتطوير(R&D) ؛**
ت- **تدني مستوى المهارات الرقمية والتقنية التطبيقية؛**
ث- **تحديات التمويل وغياب الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الابتكار.**

وتشير هذه المعطيات إلى أن العراق يمتلك قاعدة بشرية واسعة لكنها غير مستثمرة بالشكل الذي يحقق مردوداً معرفياً واقتصادياً. ومن ثمّ، فإن تعزيز التحول الرقمي يتطلب إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي، وتطوير البرامج التقنية والمختبرات البحثية، ودعم الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص، بما يتيح تحويل رأس المال البشري إلى رافعة حقيقية للاقتصاد الرقمي.

المبحث الثالث

استراتيجيات العمل المقترحة لسد الفجوة بين دول العينة

يتطلب نجاح التحول الرقمي في العراق—الذي ما زال بحاجة إلى تعزيز قدراته في هذا المجال (حمزة وعدنان ، 2024) اعتماد منظومة متكاملة من الإجراءات التي تتناول الجوانب السياسية والقانونية والمالية والبشرية.

اولا: تعزيز البيئة السياسية والأمنية الداعمة للاقتصاد والتنمية

يمثّل الاستقرار السياسي والأمني أحد الشروط الأساسية لنجاح التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة (حمزة وعدنان ، 2024)، إذ تعتمد القدرة على الاندماج في الاقتصاد الرقمي على طبيعة النظام السياسي والمؤسسي القائم.

أ- تحقيق الاستقرار الشامل :يتطلب استمرار النمو الاقتصادي تكوين بيئة سياسية وأمنية مستقرة، إذ أثّرت النزاعات وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية سلباً على موقعها ضمن مؤشرات التحول الرقمي

ب- مواجهة المخاطر السيبرانية :تتأثر جهود التحول الرقمي في العراق، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا المالية، بالمخاوف الأمنية مثل التهديدات السيبرانية وظهور الإرهاب الإلكتروني (القيسي، 2023؛ منشاوى، 2024). وبالتالي، يقع على عاتق الجهات الرسمية واجب حماية البيانات وضمان الخصوصية والتصدي للجرائم الإلكترونية.

1. تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية القائمة على الشفافية والمساءلة

إن تفعيل دور الاقتصاد الرقمي كرافعة للتنمية المستدامة يستلزم وجود منظومة قانونية ومؤسسية متماسكة تُعزّز الحوكمة وتحدّ من الفساد.

أ- **تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد :**يحتاج العراق إلى أطر تشريعية ومؤسسية تقوم على الشفافية والمساءلة لضمان بيئة مستقرة داعمة للاقتصاد والتنمية (حمزة وعدنان ، 2024). كما يسهم الاقتصاد الرقمي في مراقبة حركة الأموال وتعزيز الإصلاح المالي، غير أن انتشار الفساد المالي والإداري يقوّض دوره بشكل واضح.

ب- **تطوير الإطار القانوني :**ينبغي تحديث التشريعات لتواكب التحولات المعرفية العالمية، وإصدار قوانين فاعلة لحماية المبتكرين وبراءات الاختراع

ت- **معالجة الضعف التنظيمي :**تعاني دول عربية عديدة من نقص في آليات تنظيم قضايا الأمن السيبراني وحماية الخصوصية (منشاوى، 2024). كما يتطلب تشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية وضع إطار تنظيمي متوازن يحفظ أمن المؤسسات دون الحد من التطور التقني.

2. تعزيز فرص الحصول على التمويل ورأس المال المجازف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتوجب على النظام المالي دعم الابتكار الرقمي، خصوصاً في المشاريع الناشئة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية.

أ- **تسهيل الوصول إلى التمويل :**من الضروري توفير آليات دعم تساعد رواد الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحصول على الائتمان ورأس المال المجازف. فالقطاع المالي يعد ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي عبر توفير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة.

ب- **تذليل عقبات الائتمان :**تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في المنطقة العربية صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل، ويرتبط ذلك بضعف الضمانات القانونية وآليات الإفلاس.

ت- **تعزيز البنية الاستثمارية :**يستلزم تطوير أسواق الخدمات الرقمية ومنها الخدمات الثلاثية—زيادة الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية المتقدم.

3. التثقيف التكنولوجي ومحو الأمية الرقمية وتوفير النفاذ للمعلومات

يُعد رأس المال البشري أساس الاقتصاد المعرفي (جاسم، 2008)، ولا يتحقق الاندماج الفعلي في الاقتصاد الرقمي دون رفع مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى السكان.

أ- **محو الأمية التقنية :**يجب تعزيز التوعية التقنية ومحو الأمية الرقمية، وضمان تمتع كل فرد بالحد الأدنى من القدرة على النفاذ إلى شبكة الإنترنت (نعمة واخرون، 2019).

ب- **تنمية المهارات الرقمية :**يستدعي الاقتصاد الرقمي الارتقاء بمهارات العاملين، من خلال التدريب المهني في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والهندسة، إضافة إلى دعم برامج التعلم المستمر. ويسهم ذلك في تجهيز الشباب بمهارات تؤهلهم لسوق العمل الرقمي (منشاوى، 2024)

ت- **ضمان الوصول الشامل :**يجب توفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة وجودة مناسبة، ويمكن للشراكات أن تسهم في إنشاء البنى التحتية اللازمة لإيصال هذه الخدمات إلى المناطق النائية (صدفة، 2021)

ثانيا: دروس مستفادة من التجارب العربية في Fintech لغرض الاسترشاد

سارعت دول مثل الإمارات ومصر في تبني آليات التحول الرقمي ضمن خطط متكاملة طويلة الأجل لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ويقدم تحليل استراتيجيات هاتين الدولتين دروسًا قيمة للعراق في كيفية بناء بيئة تمكينية للتكنولوجيا المالية.

1. مقارنة الإجراءات المتبعة في الإمارات ومصر في تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة

ركزت كلتا الدولتين على إنشاء إطار تنظيمي متوازن لدعم الابتكار وحماية العملاء، مما يسمح للقطاع المالي بأن يكون عنصراً أساسياً ومهمًا للاقتصاد الرقمي.

أ. الإطار التنظيمي المتوازن في الإمارات

تُعد الإمارات رائدة في التحول الرقمي على مستوى المنطقة، حيث يعتمد المصرف المركزي الإماراتي استراتيجية شاملة لتطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة بهدف خلق بيئة تنظيمية متوازنة تدعم الابتكار وتحمي العملاء.

جدول رقم (4) الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة في دولة الإمارات

البند	التفاصيل
الاستراتيجية الشاملة	تنفيذ استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة.
هدف التوازن	توفير بيئة تنظيمية متوازنة لضمان الابتكار وحماية المؤسسات.
حماية العملاء والابتكار	حماية العملاء والحفاظ على أمن المؤسسات دون التضييق على الابتكار.
التحول الحكومي الذكي	ارتفع معدل التحول الذكي للخدمات الاتحادية إلى 98.18%، مع رقمنة القطاع المالي بشكل كامل.

المصدر :منشاوى، 2024.

يُظهر الجدول أن الإمارات نجحت في الجمع بين حماية العملاء وتعزيز الابتكار، مع تحقيق مستوى متقدم من الحكومة الذكية، ما يعكس قدرة الإطار التنظيمي على دعم التحول الرقمي دون تعطيل الابتكار.

ب. الإطار التنظيمي المتوازن في مصر

تولي مصر اهتمامًا كبيرًا بتطوير الخدمات المالية الرقمية لما لها من أثر على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي.

جدول رقم (5) الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي والتقنيات المالية الحديثة في دولة مصر

البند	التفاصيل
القيادة السياسية والمدفوعات	تأسيس المجلس القومي للمدفوعات 2017 لدعم استخدام الوسائل الرقمية في الدفع.
تطوير البنية القانونية	إعداد مشروع قانون جديد لتنظيم نظم وخدمات الدفع والتقنية المالية، مع قانون رقم 18 لسنة 2019.
معايير الحوكمة والشفافية	وضع أساس تشريعي وفق أفضل المعايير الدولية للحوكمة وحماية حقوق العملاء.

المصدر :منشاوى، 2024.

يوضح الجدول أن مصر ركزت على تطوير البنية القانونية والتنظيمية، وخلق إطار تدريجي لضمان الشفافية وحماية العملاء، ما ساعد على تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

2. الاسترشاد بجهود تعزيز الابتكار وريادة الأعمال (مصر نموذجًا)

أطلقت مصر استراتيجية التقنية المالية والابتكار في مارس 2019 بهدف تحويل البلاد إلى مركز إقليمي لصناعة التقنيات المالية بحلول 2030 (منشاوى، 2024)، مع التركيز على خلق الوظائف الرقمية ودعم ريادة الأعمال.

جدول رقم(6) المبادرات الرئيسية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر

المبادرة	الهدف
صندوق دعم الابتكار (Innovation Support Fund)	تمويل الأفكار الجديدة ودعم الشركات الناشئة.
مختبر تطبيقات التقنية المالية (Fintech Applications Lab)	بيئة اختبار رقابية (Regulatory Sandbox)لموازنة الابتكار وتقليل المخاطر.
مركز التقنية المالية(Fintech Hub)	ملتقى لدعم رواد الأعمال الرقمية.
بوابة التقنيات المالية(Fintech Portal)	ربط كافة أطراف منظومة التقنية المالية، من مؤسسات ورواد أعمال وهيئات رقابية.

المصدر :منشاوى، 2024.

يوضح الجدول أن المبادرات في مصر ركزت على دعم الابتكار وريادة الأعمال بشكل متكامل، من خلال توفير تمويل، بيئة اختبار، مراكز دعم وربط شامل بين الجهات المعنية، وهو نموذج يمكن للعراق الاسترشاد به لتعزيز التكنولوجيا المالية.

3. الدروس المستفادة للعراق

يمكن تلخيص الدروس الأساسية التي يمكن للعراق تعلمها من تجارب الإمارات ومصر على النحو التالي:

جدول رقم (7) الدروس المستفادة من تجارب مصر والإمارات في التكنولوجيا المالية والتطبيق المقترح للعراق

الدرس	التطبيق المقترح للعراق
الإطار القانوني لحماية الأصول	تعديل الإطار التشريعي ووضع قوانين لحماية المبتكرين وتعزيز حماية البراءات.
تسهيل الوصول للتمويل	تحسين إمكانية حصول رواد المشاريع على الائتمان ورأس المال المجازف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
بناء القدرات البشرية	الاستثمار في التعليم والتدريب لتزويد الشباب بالمهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل.

المصدر :منشاوى، 2024؛ الإسكوا، 2020.

يبين الجدول أن العراق بحاجة إلى التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: تطوير الإطار القانوني، تسهيل التمويل، وبناء رأس المال البشري، لضمان نجاح إدماج التكنولوجيا المالية ضمن الاقتصاد الرقمي، مستفيدًا من التجارب الناجحة للإمارات ومصر.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. **الأثر المحدود للاقتصاد الرقمي** :رغم التطور في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض الدول العربية، يظل تأثير الاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المستدامة محدودًا، نتيجة ضعف نواتج المعرفة والتكنولوجيا وقلة صادرات الصناعات المتوسطة والعالية التقنية.

2. **التحديات البنيوية والمؤسسية :**تواجه العراق والدول النامية مجموعة من المعوقات الهيكلية تشمل الفساد المالي والإداري، البيروقراطية، محدودية الوصول إلى التكنولوجيا، ونقص المهارات الرقمية، إضافة إلى بيئة قانونية وتنظيمية غير متطورة.
3. **ضرورة المعالجة البنيوية قبل تبني التكنولوجيا المالية :**إن غياب الاستقرار السياسي والأمني، والنظم القانونية والتنظيمية غير الكافية، وغياب بيئة تمكينية للابتكار، تشكل عقبات رئيسية تحول دون الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المالية لدعم التنمية المستدامة والشمول المالي.

ثانياً: التوصيات

1. **وضع خطة قومية شاملة للتمكين الرقمي :**صياغة استراتيجية طويلة الأجل للنهوض بالاقتصاد الرقمي تشمل بيئة سياسية وأمنية مستقرة، نظم تشريعية شفافة، وبنية تحتية رقمية متطورة.
2. **تعزيز البحث والتطوير ورأس المال البشري:** زيادة الاستثمار في البحث العلمي والتقني وتطوير برامج تعليمية وتدريبية مستمرة لرفع كفاءة القوى العاملة الرقمية.
3. **حماية الأفراد والمبتكرين والملكية الفكرية :**تحديث الإطار التشريعي لضمان الخصوصية وحماية البيانات والحقوق الفكرية، مع خلق بيئة قانونية تشجع الابتكار والاستثمار في المعرفة والتقنية.

المصادر

1. Bukht, R., & Heeks, R. (2017). Defining, conceptualising and measuring the digital economy. Development Informatics working paper, (68).
2. World Intellectual Property Organization. (2020–2024). Global innovation index. WIPO.
3. IMF. (2018). Measuring The Digital Economy. IMF Policy Papers, Washington, D.C., p. 7.
4. Elmasry, T., Benni, E., Patel, J., & Moore, J. P. (2016). Digital Middle East: Transforming the region into a leading digital economy. McKinsey & Company, 9-23
5. أحمد محمود القيسي ، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص، مركز الدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2023 .
6. الإسكوا. (2018)آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية .الأمم المتحدة، بيروت.
7. الإسكوا. (2019)، تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول للجميع، الأمم المتحدة، بيروت.
8. الإسكوا. (2020)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الأمم المتحدة، بيروت.
9. الفحل، عباس مفرج (2023). التنمية المستدامة أبعادها، قياسها، خصائصها ، مقوماتها ،معوقاتها، مجلة دراسات البصرة، 2(48).
10. الراجحي، احمد بن ناصر، (2021). التحول للاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية ، جريدة مال السعودية ،
11. آمال ضيف بسيونى. (2024). انعكاسات التحول نحو الاقتصاد الرقمى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى البلاد العربية. التجارة والتمويل, 44(2), 507-557.
12. بدران، محمد حسن الهادي. (2020). دور الاقتصاد المعرفي والرقمي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر (قوانين حماية المبتكرين والملكية الفكرية). مجلة البحوث الإدارية، 38(4)، ص 396.
13. جاسم، جعفر حسن. (2008). مقدمة في الاقتصاد الرقمي (الطبعة الأولى). عمّان، الأردن: دار البداية.

14. حمزة محمود شمخي, وعدنان مناتي صالح. (2024). دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية المستدامة لرقي الدول مع إشارة خاصة للعراق. مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات العلمية, 2(2).
15. خلف، فليح حسن. (2015). "اقتصاد المعرفة". ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد/عمان
16. خلف، زليخة. (2018).«واقع التحول الرقمي وأثره في تطوير التعليم وحماية الملكية الفكرية». في دور الاقتصاد المعرفي والرقمي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، تحرير محمد حسن الهادي بدران، مجلة البحوث الإدارية، مج. 38، ع. 4، 308–355.
17. قعلول، سفيان ، و طلحة، الوليد ، (2020) ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
18. صدفة محمد محمود. (2021). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. أوراق السياسات الأمنية, 01-15.
19. منشاوى، شيرين السيد احمد. (2024). دور الاقتصاد الرقمى فى تعزيز التنمية المستدامة فى العالم العربى. آفاق عربية و إقليمية, 9(15), 205-233.
20. نجم، عبود نجم. (2012). الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات. الرياض: دار المريخ للنشر.
21. نعمة، نغم حسين، ونجم، رغد محمد والسيد علي، هبة الله مصطفى. (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030/تجربة إمارة دبي: تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030/تجربة إمارة دبي. Iraqi Journal of Market Research and Consumer Protection, 11(1), 100-122.